

العنوان:	الحدث السياسي العالمي : تحليل الأزمة الأوكرانية بعدسات جيو - استراتيجية
المصدر:	مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية
الناشر:	الجامعة المستنصرية - مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
المؤلف الرئيسي:	صالح، رعد قاسم
المجلد/العدد:	ع 45
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2014
الشهر:	آذار
الصفحات:	270 - 273
رقم MD:	519332
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink, HumanIndex
مواضيع:	أوكرانيا، الاحوال السياسية، الصراع السياسي، التاريخ السياسي، روسيا الاتحادية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/519332

تقرير**الحدث السياسي العالمي تحليل الأزمة****الأوكرانية بعدسات جيو- استراتيجية**

أ. م رعد قاسم صالح*

أوكرانيا Ukraine هي ثاني أكبر دولة في أوروبا الشرقية، فمساحتها بحدود ٦٠٤ كم^٢، ونفوسها ٤٦ مليون نسمة على وفق تعداد ٢٠١٢، ويحدها الاتحاد الروسي من الشرق، وبيلاروسيا من الشمال، وبولندا وسلوفاكيا والمجر من الغرب، ورومانيا ومولدافيا من الجنوب الغربي، والبحر الأسود وبحر ازوف من الجنوب. وهذه المشتركة الحدودية الواسعة والمتنوعة أصفت على أوكرانيا موقعاً إقليمياً جيو- سياسياً مهماً لأنها تربط روسيا الاتحادية مع غرب أوروبا وتربط غرب أوروبا بشرقها وكذلك تربطهم مع روسيا الاتحادية ودول آسيا الوسطى.

التاريخ السياسي القريب لأوكرانيا:

أوكرانيا ومنذ القرن التاسع الميلادي أصبحت مركز السلاف الشرقيين، وأعانت من الاحتلال الخارجية ومن تقاسم مناطق النفوذ على أراضيها بموجب متغيرات موازين القوى في عموم أوروبا. وبحلول القرن التاسع عشر خضع الجزء الأكبر منها للإمبراطورية الروسية القيصرية، وما تبقى تحت سيطرة النفوذ النمساوي الهنكاري.

بعد الحرب العالمية الأولى سادت الفوضى السياسية فيها، وباءت جميع محاولات الاستقلال الذاتية بالفشل، واستطاعت الحركة الشيوعية العالمية من السيطرة عليها، وعدت أوكرانيا في عام ١٩٢٢ كأحد الدول المؤسسة للاتحاد السوفيتي، وتأخر ضم الجزء الغربي للاتحاد السوفيتي عبر أوكرانيا الموحدة ذو الأغلبية الأوكرانية الكاثوليكية حتى عام ١٩٣٤. وهي من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة عام ١٩٤٥، وتوسعت أوكرانيا غرباً وشرقاً حتى ضمن إليها القرم عام ١٩٤٥ بمساعدة الرئيس السوفيتي

* الجامعة المستنصرية/ مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية.

الأوكراني الأصل نيكيتا خوروشوف. ونستطيع القول هنا أن اوكرانيا لم تعرف الاستقلال السياسي كما عرفت دول أوروبا الغربية لأنها كانت تابعة لنفوذ الشيوعية العالمية ضمن اتحاد الدول للاتحاد السوفيتي الخاضع نسبياً لهيمنة روسيا أكبر دوله.

حصلت اوكرانيا على استقلالها عام ١٩٩١، وهي لغاية اليوم لم تكمل الخامسة والعشرين سنة على حياتها السياسية كدولة مستقلة. وطبقت النظام السياسي المختلط بين الحكم الرئاسي والبرلماني مع دستور يوضح فصلاً للسلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية.

تتألف اوكرانيا من ٢٤ محافظة إضافة إلى القرم كمنطقة تتمتع بصلاحيات الحكم الذاتي، كذلك تتمتع العاصمة كييف بصلاحيات ادارية خاصة، وأيضاً ميناء سيماستوبول الذي يخضع لاتفاقية تأجير للأسطول البحري العسكري الروسي.

الاقتصاد الأوكراني:

عدت اوكرانيا العامود الأساسي للاقتصاد الاتحاد السوفيتي السابق، لا سيما في الصناعات والتكنولوجيا التطبيقية لعلوم الاتصالات وعلوم الفضاء، والإنتاج الزراعي والحيواني، وتشكل اوكرانيا حالياً مصدراً مهماً لإنتاج متطلبات المواصلات البرية والبحرية والجوية لأوروبا الغربية والشرقية، وحلت بالمرتبة ٢٩ عالمياً بإنتاج قومي بلغ ٣٥٩ مليار لعام ٢٠٠٧. ومشكلة اوكرانيا الاقتصادية تكمن في حاجتها لموارد الطاقة من النفط والغاز حيث تعتمد على روسيا الاتحادية وبعض دول آسيا الوسطى لسد هذه الحاجة.

الوقائع الديموغرافية لأوكرانيا:

التصنيف الديمغرافي للشعب الأوكراني، حيث ينقسم إلى عرقين رئيسيين هما العرق القومية الأوكرانية الذي يتكلم اللغة الأوكرانية، ويعتق المذهب المسيحي الكاثوليكي، ويقطن المناطق الغربية من البلاد ويشكل بحدود ٧٧% من الشعب.

والصنف الآخر من أصل روسي، ويتحدثون اللغة الروسية ويعتقون المذهب المسيحي الأرثوذكسي، ويقطنون الجزء الشرقي من البلاد، ويشكلون ما نسبته ١٧% من السكان. والبقية الباقية هم من أصول بيلاروسية ورومانية.

غياب سياسة الاندماج التام حول الهوية الوطنية الجامعة رتب انقسام الولاء بين روسيا الاتحادية والغرب الأوربي؟

التوظيف الجيو- استراتيجي للأزمة الأوكرانية:

اندلعت المظاهرات الشعبية في أوكرانيا في تشرين الثاني ٢٠١٣ من قبل المناصرين للتقارب مع الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة، والرافضين للاتفاقية التعاون والتقارب مع روسيا الاتحادية.

الفريق المناهض لروسيا الاتحادية بقيادة يوليا تيموشينكو يضم من القوميين الأوكرانيين والذين يعتنقون المذهب الكاثوليكي والمدعومين من الغرب وواشنطن.

الفريق الثاني بقيادة رئيس الحكومة فكتور يانوفيتش ويضم الأوكرانيين من أصل روسي والذين يعتنقون المذهب الأرثوذكسي وتدعمهم روسيا الاتحادية والمرتبطين بها من أصحاب شركات النفط والغاز.

أطراف الأزمة:

هم أطراف من الداخل مختلفين في المنهج السياسي والديني والعرقى، وأطراف الداخل مدعومين من الطرف الروسي، والآخر من الطرف الأوربي الغربي ومن واشنطن. أطراف الخارج توظف التنافر الداخلي لمنافع جيو- استراتيجية تتعلق بالاستحواذ على النفوذ.

الرؤية الروسية للأزمة:

خسارة أوكرانيا تعني خسارة العمق الجيو- استراتيجي لروسيا، وانحسارها في الحيز الروسي الذي يجعلها عرضة للضغوطات الجيوسياسية من الجنوب عند الصين والهند حيث المشاكل الحدودية، ومع الحركات الانفصالية في الشيشان، ومن غرب والشمال مع دول حلف الناتو، ومن الجنوب عندما يتم خنقها بعيداً عن البحر الأسود حيث قوتها العسكرية البحرية، وبذلك يعيد التاريخ القريب استراتيجيات خنق روسيا القيصرية والشيوعية بعيداً عن المياه الدافئة.

الرؤية الغربية الأمريكية للأزمة:

واشنطن ترى أن روسيا الاتحادية + أوكرانيا تشكل قوة عظمى وإمبراطورية، وأن روسيا بدون أوكرانيا تشكل شرق أوروبية متقاربة القوة مع نظيراتها من دول أوروبا، ويمكن السيطرة عليها والتعاطي معها دون وجود تهديد مؤكد لنفوذها العالمي.

تقارب الأزمة الأوكرانية مع الأزمة السورية:

هو تقارب جيو- ستراتيحي من خلال وجود أطراف محلية متصارعة مدعومة من أطراف دولية كبرى لا يمكن حلها إلا من خلال التفاهات الدولية لتقاسم النفوذ، مع طغيان العامل الدولي الخارجي على العامل المحلي.

وهي أزمة قابلة للاستمرار والتصعيد لأن هزيمة روسيا تعني خسارة كبيرة جداً لا تستطيع تعويضها في المنظور القريب. وخسارة الغرب أوكرانيا تعني خسارتهم النفوذ في الشرق الأوسط وفي قضية الأزمة السورية تحديداً، وفي شرق أوروبا وتقاسمهم النفوذ مع روسيا في غربها.

الحل:

قبول جميع الأطراف بأن تكون أوكرانيا جسراً محايداً مستقلاً بين روسيا الاتحادية وأوروبا الغربية مع ضمان المصالح الجيو- ستراتيحية لكلا الطرفين، وأن تتمتع بوضع قانوني حيادي في تعاملاتها مع الطرفين، مع بقاء الحال (النفوذ الروسي) في القرم على ما هو عليه لأن روسيا الاتحادية لن تتنازل عن حقها التاريخي في القرم، لا سيما وأن البرلمان المحلي للقرم أيد الانضمام لروسيا الاتحادية في ٦ / ٣ / ٢٠١٤. وجعل يوم ١٦ / ٣ / ٢٠١٤ هو تاريخ الاستفتاء الشعبي على الانضمام، وتشير جميع التوقعات بان الاستفتاء سيفضي لصالح روسيا التي توظف الشرعية القانونية للرئيس فيكتور يانوكوفيتش المؤيد لها في تحركاتها السياسية.